في رحاب المجمع

أعضاء من المجمع الملكي (مؤسسة آل البيت) يزورون مجمع اللغة العربية الأردني

للسيد عبدالحميد الفلاح العبّادي
محرر المجمع

صباح يوم الأربعاء ١٩٨٥/٥/٨، وفي أثناء انعقاد المؤتمر السنوي الرابع للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، سعد مجمع اللغة العربية الأردني بلقاء عدد من الأخوة الضيوف الكرام الذين يشاركون في المؤتمر، وبعضهم من الزملاء أعضاء الشرف والأعضاء المؤازرين فيه، وكلّهم أخ كريم، وعالم جليل، تربطهم بالمجمع روابط المودة والثقة والتقدير المتبادل. وكان لقاؤهم فرصة لتبادل الآراء في الموضوعات العلمية والفكرية التي تهمّ المجمع، وتهمّ كلّ واحد منهم. وقد ضمّ الوفد الزائر إخوة من العلماء العرب والمسلمين من بلدان عديدة: من إندونيسيا إلى المغرب، وكلّهم تجتمع قلوبهم على حبّ اللغة العربية: لغة القرآن الكريم. وكان في استقبالهم الأستاذ رئيس المجمع وعدد من الأعضاء العاملين في المجمع.

وقد رحّب الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة، رئيس المجمع، بالعلماء الضيوف وشكر لهم زيارتهم الكريمة للمجمع، ثم تحدث عن نشاطات مجمع اللغة العربية وإنجازاته، والجهود التي يبذلها في سبيل رفع مكانة اللغة العربية الشريفة، لغة القرآن الكريم، وإعزازها في نفوس الناطقين بها، وجعلها لغة العلم والمعرفة والتقنيات الحديثة، والتدريس في جميع الجامعات العربية والمؤسسات العلمية والتعليمية. وشرح الأستاذ الرئيس الفلسفة التي ينطلق منها مجمع اللغة العربية، وهي أن المجمع الأردني يتطلع بشوق كبير إلى اليوم الذي يكون فيه مجمع لغوي واحد للغة عربية واحدة، وتصبح فيه المجامع

اللغوية الحالية لجاناً ترفد هذا المجمع الموحّد، وتعمل على توحيد الجهود المبذولة في خدمة اللغة العربية.

وقال: إن المجمع الأردني تبنّى مشروع تعريب التعليم الجامعي، وأولاه أهمية كبيرة، لما له من أثار مهمة في عملية الإبداع، والمحافظة على شخصية الأمة العربية، وإبراز هويتها ومقومات كيانها، كما أنه يعبر عن ضرورة قومية، تتمثل فيها الأصالة، وعمق الانتماء والإخلاص لتراث هذه الأمة وحضارتها، من أجل ربط الماضي بالحاضر، ليكون ذلك دعماً للمستقبل، وبناء حضارة عربية ثابتة الأركان، ممتدة الأصول، قادرة على المشاركة في الحضارة الإنسانية بشكل فعّال ومثمر. وهذا لا يتأتّى إلا من خلال الحرص على اللغة العربية الفصحى.

وقال الأستاذ الرئيس: إننا نهدف من هذا المشروع إلى الخروج من الدائرة المفرغة التي امتدت فترة من الزمن، لم تتعد فيها الجهود إدارة الحوار والنقاش حول مدى صلاحية اللغة العربية كلغة علمية في وقتنا الحاضر. وقد جاء هذا المشروع جواباً مقنعاً لهذا السؤال، فخرجت الجهود من حيز النقاش إلى حيز التطبيق الفعلي. ومن فضول القول الرد على أعداء العربية، الذين يتهمونها بالتقصير في استيعاب المصطلحات العلمية الحديثة، فقد مرَّت اللغة العربية بتجربة حضارية طوال قرون عدة، كانت فيها لغة العلم والمعرفة في العالم أجمع. وإذا كان ثمّة لوم فيجب أن يوجه إلى أبناء العربية، لا إلى العربية نفسها. وقد جاء مشروع مجمع اللغة العربية الأردني جواباً للسؤال: كيف نستطيع أن نجعل لغتنا العربية لغة العلم والتقنية الحديثة؟

ومما تجدر الإشارة إليه أن الجامعة الأردنية قد درّست بعض المواد باللغة العربية، فكانت النتائج أفضل مما كانت عليه عندما درس الطلاب المادة عينها

باللغة الإنجليزية، من حيث الاستيعاب والفهم، والقدرة على المشاركة والتفاعل والإبداع.

وتوجه الأستاذ الرئيس بدعوة كريمة إلى العلماء الضيوف ليعمل كلّ واحد منهم من موقع مركزه في بلده على تعميم هذه الفكرة، ونشرها في الأوساط العلمية، لنعمل جميعاً على إعزاز مكانة اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، وإعلاء شأنها في نفوس أبنائها والناطقين بها، والعمل على توحيد لغة العلوم في جميع الأقطار العربية.

وردّ الأستاذ حسني سبح، رئيس مجمع اللغة العربية في دمشق، على كلمة الأستاذ الدكتور رئيس مجمع اللغة العربية الأردني، فشكر لرئيس المجمع الأردني إتاحته الفرصة لزيارة هذا المجمع، وقال: إننا نكبر جهود هذا المجمع الفتي في خدمة اللغة العربية، وبخاصة جهوده في مجال تعريب التعليم الجامعي، لما لهذا المشروع من آثار إيجابية على مختلف القضايا العربية: العلمية والتعليمية والإبداعية والفكرية والسياسية، وأشار إلى أن نجاح هذا المشروع يتوقف على الإرادة الصادقة المتمثلة في نفوس أعضاء هيأة التدريس في جامعاتنا العربية، فالإرادة المخلصة قادرة على إنجاح هذا المشروع، كما أنها تكشف عن صدق انتماء هؤلاء المدرّسين لأمتهم ولغتهم وتراثهم. ولنا في تجربة الجامعة السورية أكبر مثل على نجاح هذه المهمة، إذا صادفت صدق النية والإرادة القوية، والعزيمة الجادة المخلصة.

وعقب الأستاذ عبد الله كنون، من المغرب، على ذلك فقال: إنني من هذا المكان الجاد المخلص في خدمة اللغة العربية، من مجمع اللغة العربية الأردني، أوجه نداء إلى ملوك ورؤساء العالم العربي أجمع، في أن يسرعوا إلى

إصدار قرار سياسي، ينص على أن يكون التدريس في جميع التخصصات والمستويات في الجامعات العربية ومعاهد التعليم العالي باللغة العربية.

إن العمل الفردي والجماعي من أعضاء هيأة التدريس في هذه الجامعات لا بد له من قرار سياسي يكون ملزماً لجميع الأعضاء بالتدريس بالعربية. وهذا أمر ليس صعباً، فقد كانت لغة القضاء في المغرب غير العربية، وعندما صدر قرار سياسي ينص على أن تكون لغة القضاء والمرافعات في جميع المحاكم في المغرب باللغة العربية، استطاع القضاة والمحامون أن يقوموا بذلك خلال مدة وجيزة. فمن باب أولى أن يقوم بمثل هذا أعضاء هيأة التدريس في الجامعات العربية.

وقال الأستاذ الدكتور حسني سبح: أرى أن الإرادة تكون أولاً، ثم القرار السياسي. وذلك أنه صدر أمر في مصر بتعريب التعليم الجامعي، كما صدر مرسوم جمهوري في بغداد لنفس الغرض، غير أنه عُدِل عنهما، نظراً لمقاومة بعض أعضاء هيأة التدريس في جامعات القطرين لهذين القرارين.

وقال الأستاذ الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، من العراق: إنني أتساءل ما المقصود بالإرادة والقرار؟ ومن هم المعنيون بذلك؟ ولعل مقاومة الأساتذة للتدريس باللغة العربية تعود إلى أسباب اجتماعية، وليس إلى ما يتعلّلون به من عدم وجود المصطلح. ولا شك أن التدريس باللغة القومية يفسح المجال أمام المتعلمين للتعبير عن أفكارهم تعبيراً مباشراً كما أن التفكير باللغة الأم يساعد على الابتكار والإبداع والتقدم العلمي. ولذلك فإن الذين يحرصون على التدريس باللغة الأجنبية لا يريدون للعلم أن يتقدم، ولذا يجب أن نعمل على تهيئة الأساتذة لقبول هذا الرأي العام، والرأي العام هو الذي سيجبر السلطة على إصدار القرار السياسي.

ومما شجّع أعضاء هيأة التدريس على التدريس باللغة الأجنبية العبارة التي وردت في قانون الجامعات العربية وهي (التدريس باللغة العربية، ويجوز أن يكون بلغة أخرى) فهذه العبارة مضللة، صار بها الأصل فرعاً والفرع أصلاً.

وتساءل الأستاذ الدكتور أحمد صدقي الدجاني عن جهود مجمع اللغة العربية في تعريب المصطلحات الشائعة التي تهم إنساننا العربي، ومحاربة النزعات الغريبة، مثل نزعة التسميات بالأسماء الأجنبية، والمحاولات المستمرة من الدول الأجنبية لترسيخ هذا الأمر عن طريقة بذل المال والدعاية وما شابه ذلك. والمقصود كيف نعمل على إيجاد مناخ يجعل المرء العربي يخجل إذا استعمل مصطحاً أجنبياً بدلاً من المصطلح العربي.

وأجاب الأستاذ الدكتور محمود إبراهيم فقال: أود أن أطمئن الأخ الكريم أن مجمع اللغة العربية الأردني عالج كثيراً من المصطلحات التي تتعلق بحياة الناس اليومية، مثل النجارة والتجارة والدهانات وما إلى ذلك. وأنه لا بد من ضرورة العناية بالحياة اليومية والعملية للناس فيما ينطقون به من مفردات. غير أن القضية لا تكمن في وضع المصطلحات فحسب، بل يجب أن توضع هذه المصطلحات موضع التنفيذ في المؤسسات عامة وفي حياة الناس العامة. أما قضية أن أعضاء هيأة التدريس ممن درسوا في الجامعات الأجنبية لا يستطيعون أن يدرّسوا باللغة العربية، فيمكن أن يكون مرفوضاً، وهم على تفاوت في مقدرتهم اللغوية، ويمكن أن يتغلب أعضاء هيأة التدريس على هذا الأمر عن طريق التدرّب والتمرّن أولاً فأولاً، حتى تستقيم ملكاتهم، ويتعودوا التدريس باللغة العربية الفصيحة.

وقال الأستاذ الدكتور محمد أحمد سليمان: إنني أدعو المجامع اللغوية

إلى أن تركز جهودها على تدريب الأساتذة في الجامعات على استعمال اللغة العربية الفصيحة. وأما القرار السياسي فلا يكفي لحل قضية التعريب، فقد صدر قرار عن مجلس كلية الطب في القاهرة بالتدريس باللغة العربية، بعد العدوان الثلاثي على مصر، وكان ذلك استجابة لداعي الحماس الوطني، والشعور الصادق بالانتماء إلى الأمة العربية ولغتها، والخلاص من أي أثر للاستعمار. غير أن الأساتذة تراجعوا عن ذلك فيما بعد.

كما صدر قرار سياسي في العراق، ولكنه لم يلزم أعضاء هيأة التدريس بالتدريس باللغة العربية. فلا بد من وجود الإرادة الصادقة لدى أعضاء هيأة التدريس لإنجاح عملية تعريب التعليم الجامعي.

وأعطيت الكلمة للدكتور عبدالمجيد مكين، من ماليزيا، فقال: لقد أنشئت الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وكان من كلياتها كلية لتعليم اللغة العربية سميت بكلية تعليم لغة القرآن. وإن هناك اهتماماً كبيراً باللغة العربية عند الشعوب الإسلامية. غير أن الدول العربية لم تلعب دوراً ذا بال، ولم تقم بواجبها في هذا المجال، في حين أننا نجد مؤسسات أجنبية تعمل على نشر اللغة الإنجليزية بشتى الوسائل والطرق. ولا بد من أن تولي الدول العربية هذا الموضوع اهتماماً كبيراً، من أجل تعليم اللغة العربية لكثير من المسلمين من غير العرب في بلاد الإسلام، حفاظاً على نشر لغة القرآن الكريم بينهم. وإنني أتوجه إلى أعضاء هذا المجمع الكريم وإلى السادة العلماء الأجلاء، للقيام بزيارة الدول الإسلامية في المشرق، للاطلاع على الواقع هناك، والمساهمة في دعم اللغة العربية ونشرها، وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك.

وقد حيّا الأستاذ رئيس المجمع باسمه واسم أعضاء مجمع اللغة العربية

الأردني واتحاد المجامع اللغوية هذا الاقتراح، وأشاد بأهمية هذا التوجه، وهو أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، وهي تخص كل إنسان يدين بدين الإسلام. وتمنى أن تقوم الدول العربية بواجبها تجاه تحقيق هذا الاقتراح، وتعميق أواصر المعرفة والثقافة بين الدول العربية والدول الإسلامية عامة.

وتحدث الدكتور محمود حسن زيني، من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية، فقال: أود أن أذكر للإخوان الكرام أن المجمع الفقهي الإسلامي يشترط أن لغة التخاطب بين الأعضاء في هذا المجمع هي اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، وأن من يتفوه بغيرها أو يلحن فيها في الاجتماعات الرسمية، فإن عضويته لهذا المجمع تسقط مباشرة. وفي رأيي أن هذا قرار حيوي وفعّال، ولا بد أن تكون هناك قرارات لها أثر مباشر وكبير في المؤسسات العلمية والتعليمية، تنص على معاقبة من يحاول النيل من لغة القرآن الكريم. ولعل مناهج التعليم في الجامعات العربية كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى إبعاد الطالب والأستاذ عن اللغة العربية. وعلى المجامع اللغوية أن تكثّف جهودها، وتستمر في المحافظة على إعزاز مكانة اللغة العربية في نفوس أبناء الأمة العربية والإسلامية عن طريق الاعتناء بالتراث العربي الإسلامي، والمناهج الجامعية، وزيادة الاهتمام باللغة العربية في العالمين العربي والإسلامي.

وقال الأستاذ الدكتور عبدالهادي التازي من المغرب: إنني أؤيد ما قاله مندوب ماليزيا، الدكتور عبدالمجيد مكين، وقد قامت المغرب بالفعل بالإعداد لهذا الواجب الإسلامي الكبير، حيث درّبت ٦٥٠ مدرساً، وعلّمتهم اللغة الإنجليزية لكي يتفاهموا مع أبناء الدول الإسلامية التي سيرسلون إليها من أجل تعليم اللغة العربية، ونشرها بين أبناء الدول الإسلامية.

وتساءل بعد ذلك عن المقصود بالتعريب، هل يقصد به قطع صلتنا باللغات الأخرى، أم أننا نهدف من ذلك إلى إيجاد صيغة عربية علمية موحّدة في العالم العربي؟

فأجاب الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة، رئيس المجمع الأردني: إن الهدف من التعريب يكمن في العمل على نقل المعرفة والتكنولوجيا من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، لكي يشارك علماؤنا مشاركة فعلية في الحضارة الإنسانية، وإن هذا لا يتعارض مع معرفتنا باللغات الأخرى، بل لا بد من وجود مساقات دراسية باللغة الإنجليزية، تساعد الطالب على الاتصال بالمصادر والمراجع حسب طبيعة مادته التي يدرسها، وتخصصه الذي يتخصص به.

وقال الدكتور إبراهيم السامرائي، من الجامعة الأردنية: لقد أنحينا باللائمة على العلماء وأهل العلم في تقصيرهم بالاعتناء باللغة العربية، وهم يستحقون مثل هذا اللوم، ولكن كان حرياً بنا أن نوجه اللوم بالدرجة الأولى إلى أهل العربية الذين تقع عليهم مسؤولية كبيرة في هذا المجال، فهناك رسائل ماجستير في بعض الجامعات تناقش باللغة العامية.

وأشار الأستاذ حمد الجاسر، من المملكة العربية السعودية، إلى أن مجامعنا اللغوية وجامعاتنا العربية لا تخلو من أناس يحتلّون مناصب عالية في دولهم، فعليهم واجب أساسي، هو العمل الجاد المخلص لإقناع المسؤولين بضرورة إصدار قرار سياسي ملزم لجميع أعضاء هيأة التدريس بالتدريس باللغة العربية. أما قضية عجز اللغة العربية عن مسايرة ركب الحضارة بكل معطياتها، فهذا شعور لا يراود إلا أولئك الذين يشكّون بديننا ووجودنا. وإنني أطالب الأخوة العلماء في الجامعات في العالم العربي أجمع بضرورة الإسراع

في التدريس باللغة العربية.

ثم أعطيت الكلمة للدكتور مدثر عبدالرحيم الطيّب، من السودان، فقال: لا بد من أن يعمل العالم العربي والإسلامي على دعم اللغة العربية، التي حملت الرسالة الإسلامية المقدّسة، ونقلت العلوم الحياتية المختلفة لقرون طويلة. وأما جعل اللغة العربية لغة التدريس في جامعاتنا العربية، ومؤسساتنا العلمية، فأمر لا يحتاج إلى مناقشة، لأنه ضرورة حضارية وتعليمية، ولأن الإبداع لا يكون إلا باللغة الأم. وهذا أمر معروف لدى جميع الأمم والشعوب، وفي رأيي ان القضية تحتاج إلى جهة منظمة سواء في المجال العلمي أو الفني، وأن القرار السياسي يأتي مكملاً لهذه القضية ليضعها في مكانها الصحيح.

وقال في تعقيبه على اقتراح الدكتور عبدالمجيد مكين، مندوب ماليزيا: أود أن أشير إلى أن خير المؤسسات في مجال استعمال اللغة العربية ونشرها، هم أولئك الذين اقترن إيمانهم بالقرآن الكريم، وازداد حبهم للغة العربية لأنها لغة القرآن الكريم. ولا بد لنا من أن نربط بين تعليم القرآن وعلوم العربية وقواعدها وصرفها وما إلى ذلك، لأن هذا الربط سيقوّم اللسان العربي، ويقوّي الملكة اللغوية عند أبناء العربية والناطقين بها.

وقال: إن الدول العربية مقصِّرة في الدعم الذي يجب أن تقدمه، والاهتمام الذي يجب أن توليه لدول العالم الإسلامي، نظراً لاهتمام هذه الدول بتعلّم اللغة العربية. ومما يؤسف له أن هناك مؤسسات أجنبية تنافس الأمة العربية في هذا المجال، فتقوم بتقديم كلّ التسهيلات اللازمة لنشر لغاتها، وبخاصة اللغة الإنجليزية والفرنسية. ولا بد من أن تنشأ مؤسسات وقنوات اتصال دائمة بين

البلدان العربية والإسلامية، عن طريق الجامعات والمؤسسات العلمية، من أجل دعم اللغة العربية في هذه البلدان.

أما قضية تدريس العلوم باللغة العربية، فأضيف إلى ما قاله الأخوة الزملاء أن هناك رواسب نفسية عند بعض أعضاء هيأة التدريس، ممن يميلون إلى اللغة الإنجليزية، ولا بد من العمل على تدريبهم وتمرينهم على استعمال اللغة العربية. وهذا لا يشكل قضية صعبة، ولا يقف حجر عثرة في سبيل الشروع بالتدريس باللغة العربية.

وفي ختام اللقاء شكر الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة، رئيس مجمع اللغة العربية الأردني، الضيوف الكرام على ملاحظاتهم وآرائهم القيمة. وتوجيهاتهم السديدة، وحرصهم الأكيد، وحبهم المخلص للغة العربية، لغة القرآن الكريم.

ثم تجوّل الضيوف في أقسام مجمع اللغة العربية الأردني، واطلعوا على منشوراته، وأعجبوا بهذه الجهود القيمة التي يبذلها المجمع في سبيل دعم اللغة العربية وإعزاز مكانتها وإعلاء شأنها، وتمنوا للمجمع التوفيق والنجاح في سبيل تحقيق رسالته القومية، كما تمنوا على جميع المؤسسات العلمية والجامعات العربية أن تعمل جادة من أجل إنجاح هذا المشروع.

عبدالحميد الفلاح العبادي

توصيات مؤتمر الدورة الخمسين لمجمع

اللغة العربية في القاهرة

(١) يوصي المؤتمر أن يتحقق التعاون بين المجامع العربية والجامعات والهيئات العلمية لتوحيد المصطلحات العلمية، حتى تصل إلى لغة علمية موحدة.

(٢) أن تعنى وسائل الإعلام جميعها بالتزام العربية الفصحى نطقاً وأداء، مع وجوب تعيين مصححين متخصصين لكل ما يكتب في الصحف والمجلات، أو يذاع من أخبار ومواد مختلفة، يقومون بتقويم الألفاظ وضبطها ضبطاً دقيقاً. وأن يعنى في الإذاعة والتليفزيون خاصّة بتنمية المهارات والقدرات اللغوية بمحاضرات يلقيها على المذيعين متخصصون في اللغة العربية.

(٣) يوصي المؤتمر بأن تلتزم مسارح الدولة باللغة العربية الفصحى في تمثيلياتها، ويطلب إلى مسارح القطاع الخاص أن ترتقي بلغة تمثيلياتها إلى مستوى الفصحى تدريجياً.

(٤) يوصي المؤتمر بأن يلتزم أساتذة الجامعات ومدرسو المدارس المختلفة باستعمال اللغة الفصيحة السهلة في إلقاء المحاضرات والدروس، وكذلك في المناقشات والمحاورات.

(٥) يوصي المؤتمر بأن تزوّد مكتبات مدارس التعليم العام بتسجيلات المصحف المرتّل، لتمكين الطلبة من محاكاة الفصحى والنطق بها نطقاً

سليماً، وأن تهتم وزارة التربية بزيادة رصيد الطلبة من محفوظ القرآن الكريم ليزداد وعيهم بالألفاظ والأساليب القرآنية.

(٦) لاحظ المؤتمر تدهور مستوى النصوص التي تقدم إلى الطلبة، ولا سيما نصوص الشعر. لذلك يوصي وزارات التربية والتعليم بضرورة البعد عن النصوص التي تصدر عن أقلام غير معترف بها.

(٧) يوصي المؤتمر بأن تقلل وسائل الإعلام من الاهتمام بالآداب الشعبية، لتزيد من ناحية أخرى اهتمامها بالأعمال الأدبية الرفيعة، التي تلقى الآن ترحيباً من مختلف الهيئات على امتداد العالم العربي.

(٨) وجوب مراقبة الخُطب العامة على اختلاف أنواعها، من جهة ألفاظها، ومن جهة ضبطها، لما لها من آثار خيّرة في توجيه لغة الجماهير ونطقها. وتبلغ هذه التوصية إلى مختلف الجهات الرسمية، ولا سيما وزارة الأوقاف، التي تخاطب الجماهير أسبوعياً، لتلقى العناية الواجبة.

(٩) تبلغ هذه التوصيات المنبثقة عن مؤتمر المجمع بصفة عامة إلى المسؤولين في مختلف قطاعات الدولة.

وتوصيات مؤتمر الدورة الحادية والخمسين
فبراير – مارس سنة ١٩٨٥

(١) يؤكد المؤتمر توصياته السابقة، ويأمل أن يستكمل تنفيذها من جميع جهات الاختصاص.

(٢) يوصي مؤتمر المجمع بضرورة العمل على تعريب التعليم في جميع مراحله، ولا سيما مرحلة التعليم العالي والجامعي. ومما يجدر ذكره أن مدار البحث الذي اقترح هذا العام لمؤتمر المجمع كان حول (تعريب التعليم).

(٣) يؤكد المؤتمر على ضرورة العمل على توحيد المصطلحات العلمية في الوطن العربي، ومتابعة الجهود التي يقوم بها اتحاد المجامع العربية في هذا المضمار.

(٤) كما يوصي بالمبادرة إلى التوسع في وضع المعاجم العلمية المتخصصة باللغة العربية مع مقابله بالإنجليزية والفرنسية.

(٥) كما يوصي بإنشاء هيئات علمية خاصة في كل قطر عربي، تقوم بترجمة أمهات الكتب العلمية القديمة والمعاصرة في مختلف اللغات والتخصصات.